

كوثر: بنات

ضمن مسابقة مركز «كوثر»
للصحافيين العرب : العراق ومصر
وفلسطين تتوج بالمراتب الأولى

نساء الموصل بعد داعش



الاغتصاب الزوجي
جريمة يتجاهلها القانون
ويبررها المجتمع

المرأة الفلسطينية...
وتحديات الانقسام



وأهمية لعب وما يزال دورا محوريا في تحقيق استدامة مسيرة المركز وتموقعه أكثر فأكثر في المنطقة العربية وخارجها أيضا. فبرنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» والحكومة التونسية وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة وتمكين المرأة والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وكذلك المنظمات الشريكة والداعمة لعمل المركز على غرار الصندوق السعودي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية ووكالة التعاون الفني الألماني والبنك الدولي وغيرها الكثير من الأطراف الشريكة كان لها دور هام وقيمة مضافة لتدخلات «كوثر» وبرامجه وبالتالي للإنجازات المحققة والأثر المسجل في سبيل مزيد تعزيز حقوق النساء.

لقد تبين بما لا يدع أي مجال للشك أو للنقاش ضرورة العمل في إطار من الشراكة والتكامل والتقاطع بين جهود مختلف الفاعلين التنمويين من حكومات ومنظمات ووكالات باعتباره الآلية الأمثل والأجدي لتنمية المجتمعات والأفراد ولردم الفجوات والدفع نحو تحقيق المساواة في مختلف المجالات. واليوم كذلك تدعونا خطة التنمية المستدامة 2030، في جوهرها عموما وضمن الهدف السابع عشر المتعلق بـ«تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية خصوصا»، إلى تحمل ذوي الواجبات من حكومات ومنظمات وقطاع خاص المسؤولية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة لكل الناس. وهو ما يدعم توجه «كوثر» وخياره في جعل الشراكة قوام التنمية الشاملة التي لا تتخلف عنها النساء ولا يقصين منها •

انعقدت يوم 13 فبراير 2019 بتونس أشغال الاجتماع التاسع عشر لمجلس أمناء مركز «كوثر»، حيث جدد أعضاؤه ثقتهم في المركز ودعمهم له وعبروا عن مواصلتهم لتوجهات الأمير الراحل طلال بن عبد العزيز آل سعود، ورؤيته في دعم مسيرة المركز حتى يحقق مزيدا من الإشعاع العربي والإقليمي ويواصل جهوده في سبيل النهوض بأوضاع النساء العربيات وحقوقهن.

ويعتبر مركز «كوثر» أن من أهم عناصر تميزه، التركيب الفريدة لمجلس الأمناء الذي يمثل فضاء تتفاعل فيه المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية الإقليمية والدولية وهيكل الأمم المتحدة، وكذلك الامتداد الاستراتيجي الجغرافي لبرامجه عبر أنشطة تنفذ في المنطقة العربية وخارجها. وتشمل عناصر التميز أيضا شبكتنا العربية للنوع الاجتماعي والتنمية أنجد وتعدّ ضمن أعضائها خبراء وصنّاع قرار وإعلاميين من الجنسين ومراكز بحث وطنية وإقليمية ومنظمات غير حكومية ومؤسسات من المنطقة العربية وبعض المناطق الأخرى... وهي تساهم في تفعيل أنشطة مركز «كوثر» وتشكل منبرا للمناصرة فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي وحوار السياسات، إضافة إلى ما يتمتع به «كوثر» من قدرة على تعبئة الموارد من خلال شراكات استراتيجية من شأنها أن تغذي التفاعل الناتج عن البرمجة والتمويل والتنفيذ المشترك.

وإذ تعتبر الشراكة هي من أقوى مرتكزات عمل «كوثر» حيث تتدعم سبل تطويرها باستمرار عاما بعد عام، فإن مجلس أمناء المركز بما يضمه من منظمات وهيكل دولية



في البدء كلمة

لبنى النجار - كوثر

ضمن الدورة 15 لمسابقة مركز «كوثر» للصحافيين العرب لاختيار أفضل مقال صحفي، توجت مقالات من العراق ومصر وفلسطين بجائزة المسابقة التي أطلق عليها مركز «كوثر» منذ دورتها 14 اسم «جائزة نجيبية الحمروني حول قضايا المرأة العربية»، تكريماً لفقيده الصحافّة التونسية والعربيّة وأول امرأة نقيبّة للصحفيين التونسيين للفترة 2011-2014، ورئيسة تحرير نشريّة «كوتريات» حتى رحيلها في ماي 2016.

وقد توجّ مقال «نساء الموصل بعد داعش : من قال إن التحديات وممارسات التنظيم زالت بعد ذهابه» للصحفية سهى عوده من العراق بالمرتبة الأولى ضمن هذه الدورة حول «أجندة التنمية 2030 والنوع الاجتماعي : تحديات المنطقة العربية» التي ينظمها دورياً مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» بدعم من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة-إقليم العالم العربي. وجاء في المرتبة الثانية مقال «الاغتصاب الزوجي جريمة يتجاهلها القانون ويبررها المجتمع» للصحفية آية نبيل من مصر، فيما عادت الجائزة الثالثة إلى مقال «المرأة الفلسطينية وتحديات الانقسام» للصحفي نبيل دويكات من فلسطين.

يرتبط مقال «نساء الموصل بعد داعش : من قال إن التحديات وممارسات التنظيم زالت بعد ذهابه» بالهدفين الخامس والعاشر من أهداف التنمية المستدامة ويعتبر الموضوع الذي يعالجه من ضمن المواضيع ذات الأولوية بالنسبة إلى أوضاع النساء حيث يطرح بطريقة مترابطة ومتجانسة مسألة التمييز ضد النساء في الموصل ومختلف العوائل التي تحول دون تمتعهن بحرية التنقل واللباس... أما مقال الاغتصاب الزوجي جريمة يتجاهلها القانون ويبررها المجتمع، فيطرح بأسلوب واضح قضية تشغل اهتمام العديد من الحركات والمنظمات النسائية في عديد البلدان العربية باعتبارها من المسائل المتصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وبانتهاك حقوق النساء.

ويتطرق مقال المرأة الفلسطينية وتحديات الانقسام إلى قضايا العنف والتمييز والقتل تحت ذريعة الشرف التي تمارس حتى الآن ضد النساء، في ظل واقع سياسي متأزم وغير مستقر ولا يأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء وأوضاعهن وضرورة تطوير حقوقهن في مختلف المجالات، وتمت معالجة الموضوع برؤية واضحة وأفكار متجانسة.

شارك في المسابقة صحافيات وصحافيون من سوريا ومصر والسودان وفلسطين والجزائر واليمن والعراق وتونس والمغرب. وقد تم إسناد هذه الجوائز من قبل لجنة تحكيم عربية شكلها مركز «كوثر» لتقييم المقالات المشاركة، ضمت السيدات والسادة آمال عويضة صحفية بصحيفة الأهرام المصرية حاصلة على درجة الدكتوراه في الإعلام من مصر ومينة حبيب صحفية وناشطة حقوقية ومدربة في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي من المغرب وحياء الحريري أستاذة جامعية وباحثة في علوم الإعلام من لبنان والحسين ولد مدو النقيب السابق للصحفيين الموريتانيين، من موريتانيا.

تجدون ضمن هذا العدد من «كوتريات» المقالات الثلاثة الفائزة، إلى جانب عدد من المقالات التي تعنى بأنشطة مركز «كوثر» وأخرى أعدها ثلثة من الصحافيين والصحافيات أعضاء شبكة المركز للإعلاميات والإعلاميين، آمليّن أن يلقي العدد استحسانكم ●



نساء الموصل بعد داعش :

من قال إن التحديات وممارسات التنظيم زالت مع ذهابه؟

سعى عوده - العراق

«لحم الثلاث سنوات بات حقيقةً وسأكلمه إلى النهاية رغم التحديات المجتمعية التي ظهرت من جديد، والتي تبدأ من الاعتراض على ملابس ولا تنتهي عند دخولي لسوق العمل المختلط».

بعد عودة الحياة إلى حد كبير في مناطق الجانب الشرقي من مدينة الموصل منذ أن أعلنت القوات العراقية إكمال تحريره في يناير 2017، ظنت المرأة الموصلية أنها تخلصت من ممارسات التنظيم المتشددة حول الملابس والخروج من المنزل.

لكنها تفاجأت بعدها ببعض أصوات الاعتراض والرفض في الشارع الموصلية على ملابس النساء، وظهورهن في المناطق التجارية والأسواق، بعد نزع غالبيةهن النقاب والجلابيب السود.

بدا واضحا لها تأثر البعض من الأهالي بأفكار التنظيم رغم رفضهم لتواجده.

في زاوية الغرفة كانت تحشر جسمها. تختبئ بعيدا عن زجاج النافذة، تحسبا من تناثر أية شظايا.

بجانبا زوج من طيور الحب، صوتاهما الناعمان لا يغطيان دوي الصواريخ، وسط اشتداد الاشتباكات المسلحة ما بين القوات العراقية وعناصر تنظيم داعش في مدينتها.

هكذا وصفت رؤى محمد (40 عاما، تعمل مهندسة حاسبات)، يوم تحرير منطقتها، في الجانب الشرقي من مدينة الموصل.

تقول إنها قضت الساعات العشرة الأخيرة في تعلم لغة برمجية جديدة، بعد أن كانت قد أتقنت عشرة لغات غيرها، طوال سنوات سيطرة التنظيم منذ 2014، ومنعه النساء عن العمل.

هي اليوم تدير مشروعا صغيرا كانت تخطط له طوال فترة سيطرة تنظيم «داعش» على الموصل.

«نتصرف مثل عناصر الحسبة وداعش»

تذكر لنا كيف أخبر عنصر الأمن زوجها بينما كانت برفقته بعد «تحرير منطقتهم الشرقية» أن عناصر التنظيم يستخدمون النقاب لتنفيذ الاغتيالات في المدينة، وأنه بات يجلب «الشبهة» لمن ترتديه.

تباينت الآراء بين أن الملبس هو «حرية شخصية»، ليذهب الرأي الآخر إلى جانب أبعد، واصفاً أن ما يحدث في الشوارع العامة هو «انفلات أخلاقي لمرحلة ما بعد داعش».

«ما كان مني إلا أن خلعتة فوراً، وعدت إلى البيت بلا نقاب»

تضيف سلمى بصوت منخفض : «لا أريد أن يتكرر الموقف المخرج مع عناصر الأمن»، مبيّنة أن مسألة خلع النقاب تحزنها جداً لأنها ملتزمة دينياً وكانت مواظبة على ارتدائه قبل تواجد تنظيم «داعش».

يقول عمار سلام، وهو صاحب محل للألبسة النسائية في منطقة الزهور في المنطقة الشرقية «لماذا التضييق على حريات الناس؟ نحن اليوم نتصرف مثل عناصر الحسبة وداعش».

أما محمد عمر، 20 عاماً، فلا يرفض تحرر النساء من اللباس الأسود والنقاب الذي فرض عليهن.

يفسر الأستاذ الجامعي فيصل جبر تمسك السكان ببعض الشكليات التي فرضها التنظيم قائلاً إن «البروباغندا القوية لداعش، أوحت للموصليين أن الحجاب المتعارف عليه غير كاف للالتزام الديني والأخلاقي، ولا بد من الاستعاضة عنه بالنقاب».

«أنا أراها فرصة لنمتع نظرننا بالجمال»، يقول وهو مستند على زاوية جدارية في سوق النبي يونس.

يضيف عمر أنه يأتي للأسواق «لتضييع الوقت، بدل الجلوس في البيت بلا عمل».

ويضيف: «أصبح النقاب غير مرتبط بفترة تواجد داعش، وإنما بات عرفاً اجتماعياً، مرتبطاً بشرف العائلة والحشمة، أكثر من كونه التزاماً دينياً».

على الضفة الأخرى من الرأي، ترى سجي سلام، طالبة أداب لغّة عربية، أنه «لا يوجد شيء اسمه حرية الملبس للمرأة أو الرجل، يجب أن يكون هناك لباس شرعي، وهو الجلباب، ومخافة الله هي الأهم أخيراً».

منظومة «داعش» الأخلاقية مستمرة وسط بطالة مرتفعة

تواجد تنظيم الدولة الإسلامية المتشددة في مركز المدينة، بعد مروراً بما حدث خلال 10 يونيو 2014 حينما سيطر داعش على الموصل، بات الموصليون يلاحظون أن أعداد المنقبات في الشوارع العامة والمدارس والجامعات أخذت بالارتفاع بشكل لافت جداً، بالمقارنة مع حقبة التسعينيات؛ حيث كان هناك عدد محدود من المنقبات، اللواتي ينتمين إلى عائلات معروفة بالالتزامات وتوجهاتها الدينية.

تذهب داعش ويبقى النقاب

منذ تنامي الجهات الإسلامية المتشددة في مركز المدينة، بعد مروراً بما حدث خلال 10 يونيو 2014 حينما سيطر داعش على الموصل، بات الموصليون يلاحظون أن أعداد المنقبات في الشوارع العامة والمدارس والجامعات أخذت بالارتفاع بشكل لافت جداً، بالمقارنة مع حقبة التسعينيات؛ حيث كان هناك عدد محدود من المنقبات، اللواتي ينتمين إلى عائلات معروفة بالالتزامات وتوجهاتها الدينية.

فهناك لفظة «أختي»، التي تطلق على النساء والفتيات بكثرة لكي لا تستخدم أسماءهن، وكلمة «حجي» التي ينادى بها كل الرجال، سواء الكبار في السن ومن هم بعمر الشباب أيضاً.

تقول ليلي غالي، التي خلعت النقاب فور استعادة القوات العراقية السيطرة على الموصل إن «إصرار النساء على ارتدائه بعد كل ما حدث، أراه تصرفاً سخيفاً».

ورغم أن هذه المفردات ليست جديدة بحد ذاتها لكنها باتت تثير الحساسية لدى السكان وباتوا يعتبرونها دخيلة، خاصة مع إفراط استخدامها من قبل التنظيم مع الأهالي الذين كان يطلق عليهم تسمية «العوام».

لكن سلمى (35 عاماً)، والتي فضلت عدم ذكر اسمها كاملاً، تختلف معها.

معاناة مخيفة مهملّة تحت الأنظار

تحديات أخرى تواجهها الموصليات اليوم، لعل صعوبة الاندماج في المجتمع من جديد هي أكبرها، خاصة ممن تعرضن لتجربة النزوح والعيش في المخيمات، أو اللواتي يعشن تجربة فقدان أفراد العائلة أو المعيل إثر الحرب التي وصلت ذروتها، وما تزال مستمرة في مناطق الجانب الغربي (الأيمن) من المدينة.

وتبين آخر الإحصاءات التابعة لمنظمة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن أعداد النازحين منذ بدء العمليات العسكرية في الموصل، وصل إلى 368707.

وبعد أن تم تدقيق 128781 شخصا، تبين أن 50% منهم هم نساء وفتيات. وفي إحصائية غير دقيقة للمنظمة، كشفت أن هناك 1859 عائلة، تترأسها نساء نازحات من محافظة نينوى.

خارج حدود المدينة

لا تنحصر التحديات ضمن حدود المدينة، بل تنتقل إلى المخيمات التي سكنها النازحون من الموصل خلال فترة التحرير من سيطرة داعش.

أم عبير، سيدة موصلية تسكن مخيم حمام العليل (30 كم) جنوب المدينة تقول إن ابنتها البالغة 40 عاما فقدت زوجها خلال العمليات المسلحة.

«لم تخرج من المنزل طوال فترة تواجد داعش في الموصل»، تقول أم عبير شارحة أن ابنتها ما تزال ترفض الاختلاط بالناس بعد مقتل زوجها، والعودة لعملها ولحياتها السابقة.

ولا توجد حتى الآن إحصائية فعلية دقيقة، تكشف عن أعداد الأرمال في محافظة نينوى.

لكن الأرمال داخل مدينة الموصل ممن التقيت بهن، أوضاعهن لا تختلف عن أوضاع مثيلاتهن في المخيمات، شابات لم يتجاوزن العقد الثلاثيني، أغلبهن كن قد تزوجن وهن قاصرات، لا يملكن شهادات جامعية، ولا خبرة في أي مجال للعمل.



هذه المفردة بحد ذاتها لا يزال بعض الموصلين يستخدمها ثم يتداركون الخطأ بسرعة كبيرة لتصحيحها بلفظة «أهل الموصل».

في المقابل، ورغم تصاعد التدين الظاهري والتمسك بشكليات أدخلها التنظيم، يرى بعض سكان الموصل، أن المدينة اليوم تشهد تزايدا ملحوظا لحالات التحرش الجنسي في الأسواق العامة، وقرب مدارس الفتيات.

وهو تغيير يراه البعض متوقعا، بعد ارتفاع نسبة الفقر وتزايد أعداد العاطلين عن العمل، وانهايار نظام التعليم. بعد أن «بات الفراغ يشكل نسبة كبيرة من وقت الشباب، ذكورا وإناثا في المدينة»، على حد قول البعض منهم.

وكانت نسبة الفقر في محافظة نينوى قد وصلت إلى 34% حسب الجهاز المركزي للإحصاء في المحافظة لعام 2014، في حين بلغت نسبة النساء العاملات 8.4% فقط خلال العام 2011.



وأضافت: «أخبرني أحدهم مرة، أن سمعتي مهددة والناس تحدثت عني بسوء، لأنني أعمل ناشطة مدنية». رغم هذا ترى عبد الله أن «سوء الأوضاع الأمنية، وكثرة العسكر في المدينة»، يشكلان السبب الأكبر في منعها من العودة لمدينتها.

غالبية النساء لديهن المخاوف نفسها من المجهول، وعدم قدرتهن على إعالة أطفالهن هو أكثر ما يصيبهن بالحزن، وسط دور ضعيف للمؤسسات الحكومية الاجتماعية، وتفاعل مخجل من قبل مجلس محافظة نينوى.

عدم الشعور بالأمان وثقافة «العيب» عن أحلام رؤى

وبالعودة الى رؤى، التي نجت من الحرب، وتمتلك الآن شركتها الخاصة بالتصاميم والترويج الإعلاني، تقول: «اعتقدت أن الناس ستتغير، لكن ثقافة العيب ما زالت موجودة، وتحاصر النساء بقوة».

وشرحت كيف أن التفكير في أمور عديدة، مثل اختيارها لملابس ذات ألوان محتشمة، و«العيب» في تواجدها مع زميلها بمكان واحد وسط الأقاويل، إضافة لتحديد وقت الخروج والدخول للمنزل... هذه كلها أمور تستهلك الكثير من جهدها الذي يفترض أن ينصب في تخطيطها لإنجاح العمل.

تزفر نفسا طويلا وتقول: «أتمنى لو أنني خلقت ذكرا، بالتأكيد فرصتي ستكون أكبر، وسأسافر خارج الموصل لأحقق طموحي دون حاجتي المستمرة لوجود محرم يراه المجتمع فرضا» ●

«لا نرى وفرة من النساء في شوارع الموصل اليوم، فالمحددات التي وضعها التنظيم لثلاث سنوات، جعلت الكثيرات لا يشعرن بالأمان خارج البيت، حتى هذه اللحظة»، يقول فيصل.

النزوح من المدينة أتاح فرصا كثيرة للمرأة الموصلية، للانخراط في نشاطات المجتمع المدني وحرية الصحافة. هذه المجالات كانت تشكل لها تهديدا بالقتل أو الخطف من طرف الجهات المتشددة، أو تشويها للسمعة من قبل مجتمعها. وهذا يدفع بالكثيرات اليوم إلى عدم العودة إلى الموصل، والاستقرار في مناطق النزوح.

تقول ميس عبد الله، ناشطة مدنية تعيش في أربيل منذ ثلاث سنوات: «المجتمع كان عاقبي الأهم في الموصل، عملت بالسر وباسم مستعار، رغم أن عملي كان إغاثة الفقراء».

الاغتصاب الزوجي جريمة يتجاهلها القانون ويبررها المجتمع

تعالت أصوات الشجار أثناء الليل من منزل (زينب. خ) في مدينة الخصوص بمحافظة القليوبية الصيف الماضي. لم يأبه الجيران كثيراً، فقد اعتادوا على المشاجرات الليلية بين زينب (32 عاماً) وزوجها (أحمد، 36 عاماً). بعد احتدام الشجار، سرعان ما خفتت الأصوات. لكن النهاية كانت مختلفة هذه المرة. فقد غادرت الزوجة تحت جنح الظلام إلى منزل شقيقتها. وفي الصباح عثرت الشرطة على الزوج جثة هامدة.

إبنة فيل - مصر

إذ لا يعترف المشرع بهذه التهمة في حين تعتبرها قوانين عالمية جريمة اغتصاب ولا تختلف في بعض الدول عن الاغتصاب من قبل رجل غريب. بينما في مصر فليس أمام الزوجة التي تعاني من هذا الاغتصاب المشرعن، إلا رفع دعوى خلع تتنازل فيها عن مستحققاتها مقابل إنهاء الزواج.

وفقاً لتقرير لمنظمة الصحة العالمية في 2013 شمل عدة دول منها مصر، فإن 35% من النساء يتعرضن لعنف جنسي من أزواجهن.

لم تلق زينب سوى الزجر من أهلها حين شكت انتهاكات زوجها. اعتبروا أن له أن يفعل بها ما يشاء بحكم فهمهم للتقاليد والدين. النهاية المأساوية لحياتها الزوجية ليست سوى قصة جبل الجليد الذي تراكم من معاناة زوجات مصريات أخريات، وثق هذا التحقيق عشر حالات منهن.. تختلف الأسماء لكن المعاناة واحدة.

أثناء الاستجواب بقسم شرطة الخصوص، اعترفت زينب أنها ضربت زوجها على رأسه بيد المكنتسة أثناء المشاجرة. وقالت إنها فاض بها الكيل من محاولاته المتكررة، وهو تحت تأثير المخدرات، ممارسة العلاقة الزوجية رغماً عنها. وفي يوليو الماضي، حررت الشرطة محضراً بالواقعة تحت رقم 3398 إداري 2016. فقد الزوج حياته، والزوجة أضحت وراء القضبان بانتظار المحاكمة بتهمة القتل العمد.

تعرف زينب أن ما فعله زوجها بها من ممارسة العلاقة الزوجية قسراً، ليس مجزماً في القانون الذي لا يعاقب الزوج إلا في حالة محاولة إجبار الزوجة على العلاقة الزوجية من الدبر، وهو ما يعتبر هتكا للعرض بموجب المادة 269 من قانون العقوبات، بشرط أن يثبت ذلك تقرير الطب الشرعي.

حالة زينب ليست الوحيدة بين النساء في مصر اللاتي لا يمكنهن طلب الطلاق بسبب الشكوى من «الاغتصاب الزوجي»

في استبيان عبر الإنترنت، تلقت معدة التحقيق على مدى أسبوعين ردوداً من 12 سيدة، تحدثن جميعاً عن تعرضهن للاغتصاب من قبل أزواجهن. واشتركن في استخدام ثلاث كلمات «الألم، والإهانة، والضعف».

لم تكن الاستجابة للاستبيان بسهولة، فبعد أسبوع من نشره تقريباً على صفحة إحدى المجموعات الخاصة بالأمهات الحاضنات على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، لم ترد أي إجابة. لكن بعد نشر تأكيد على عدم نشر أي بيانات شخصية، وإمكانية إخفاء الاسم الحقيقي، وردت في خلال 3 أيام 12 استمارة من أعضاء المجموعة. ولم تجب أي سيدة بصورة مباشرة عن عدد مرات تعرضها للاغتصاب.

فاذية أبو شهبه أستاذ القانون الجنائي بالمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، قالت إن الثقافة المجتمعية في مصر «ذكورية»، تعتبر أن العلاقة الزوجية حق للرجل في أي وقت إذا أراد، وليس للزوجة أن ترفض مهما كانت الأسباب.

تصف أبو شهبه الإحصائيات الميدانية لرصد الاغتصاب الزوجي مجتمعياً بأنها «ذات أرقام مطموسة»، لا ترصد سوى 10% من الحجم الحقيقي، وأن الزوجة لا تبوح به إلا بعد مدة طويلة، حينما تشعر بأنها لم تعد قادرة على تحمل الضرر النفسي أو الجسدي.

ناهد عمارة مسؤولة الدعم النفسي بمركز قضايا المرأة، أوضحت أن الشعور بالذل والانكسار، هو أبسط الأضرار النفسية التي قد تصيب الزوجة نتيجة إجبارها على العلاقة.

وأضافت أنه وفقاً للحالات التي قابلتها، فالأضرار النفسية التي تصيب المتزوجة لا تختلف عن المعتصبة العادية، ويمكن أن تتدهور الحالة لتجعل مواطن اللذة في كمن تام لا يحدث لها إثارة، وهؤلاء غالباً من يتهمهن أزواجهن بالبرود الجنسي.

تفسيرات مغلوبة

كل الحالات التي وثقها التحقيق اتفقت على أن الزوج كان يستخدم الدين لتبرير سلوكه العنيف، وإجبار الزوجة على العلاقة دون رضاها.

لكن محمد حمودة إمام مسجد الصديق في سوهاج، والذي يشارك في حملة تطوعية للتوعية بمخاطر العنف ضد المرأة، قال إن «الله تعالى بين شكل العلاقة الزوجية بشكل صريح في القرآن حينما قال : وانكحوهن بالمعروف». وأضاف أن الإسلام نهى عن موقعة المرأة أثناء الحيض والنفاس، كما نهى عن الموقعة من

طوال ست سنوات من الزواج لم تكن داليا (اسم مستعار) تجرؤ على الهروب أو الشكوى من عنف زوجها، وتلذذه بإجبارها على ممارسة العلاقة الزوجية حتى لو كانت مريضة أو متعبة.



في المرة الأولى التي شكت لأهلها، تلقت «علقة ساخنة» بالحزام من أخيها الأكبر، الذي اتهمها بأنها ستلوث شرفهم إذا تناثر الحديث حول شكواها. فاض بها الكيل حينما جاءها زوجها منتشياً بجرعة مخدرات وأصر على موقعتها، وهي تعاني من أوجاع الحمل. أوقعها أرضاً وضربها على بطنها، وبشق الأنف استطاعت أن تفلت من يديه، وتحبس نفسها في غرفة ابنتهما الوحيدة حتى الصباح. هذه المرة تهمت والدتها -التي كانت انفصلت عن والد داليا- شكوى ابنتها، واستضافتها في منزلها، لكن المحامين أكدوا أن خلاصها الوحيد هو رفع قضية خلع.

أما أمل (اسم مستعار) فكان الجرح القطعي الذي تسبب به زوجها في رأسها، حينما حاول ممارسة الجنس معها عنوة بعد خمسة أيام من ولادتها القيصرية، سبباً في انقذاها. فالتقرير الطبي كشف أن الإصابة في منطقة خطيرة قد تؤدي إلى الموت، فأصبح الزوج يواجه اتهاماً بمحاولة قتل زوجته. استغلت أمل الوضع لتتخلص من معاناتها على مدى عشر سنوات زواج، وخيرته بين الحبس أو التنازل عن المحضر مقابل الطلاق والالتزام بالإنفاق على بنتهما الثلاث.

محلياً، لا توجد جهة قامت برصد الاغتصاب الزوجي في مصر، سوى المسح الصحي السكاني عام 2014 والذي تم تنفيذه تحت إشراف وزارة الصحة على مستوى كل محافظات البلاد، وقد رصد أن 4% أي نحو (267) من السيدات المتزوجات في عينت البحث البالغة 6693 سيدة، تعرضن للعنف من أزواجهن بغية ممارسة الجنس عنوة.

وقالت 30% ممن انفصلن عن أزواجهن -بحسب نتائج المسح السابق- إنهن تعرضن لهذا العنف مرة واحدة على الأقل، وهي نسبة مقاربة لما ورد في تقرير منظمة الصحة العالمية عام 2013، الذي أجري في عدة دول بينها مصر، ورصد أن 35% من النساء يتعرضن لعنف جسدي أو جنسي من أزواجهن.

المستشفيات ودور الرعاية

أظهر توثيق الشهادات خلال التحقيق، أن الزوجة إذا لجأت لمستشفى لعلاج إصابات نتيجة الإجماع على ممارسة العلاقة الزوجية، لا يمكنها إثبات هذا السبب في التقرير الطبي.

تقول إيمان عبد الله أخصائية النساء والتوليد في مستشفى المطرية التعليمي، إنها استقبلت إحدى الحالات، كان الزوج يمارس ضدها العنف الجنسي باستخدام يده، لدرجة أدت لتتهتك في جهازها التناسلي الداخلي. قدم المستشفى لها العلاج لكن لم يمكنه اتخاذ إجراءات أخرى ضد الزوج، طالما أنها حالة سيدة متزوجة. وأضافت أن التقرير الموثق من المستشفى لإثبات الاعتداءات الجنسية، يصدر فقط في حالة اغتصاب أنثى من غير زوجها، ويكون ذلك بناء على محضر في قسم الشرطة.

عدم اعتراف الدولة بالعنف الجنسي ضد الزوجة يجعل أيضا البيوت الآمنة للنساء -وهي تسعة بيوت تخصصها وزارة التضامن الاجتماعي لاستقبال الناجيات من العنف- لا تستقبل الزوجات المتعرضات للاغتصاب الزوجي، إذ لا تعد تلك البيوت نوعا من العنف.

اتصلت معدة التحقيق بالخط الأروزي الذي تخصصه وزارة التضامن الاجتماعي لشؤون المرأة، وتستقبل من خلاله الاستفسارات عن الخدمات التي تقدمها للمعنفات ومن ضمنها البيوت الآمنة.

وفي مكالمة مسجلة، قالت الصحفية للموظفة المسؤولة إن «صديقتي تبحث عن بيت آمن لأن أهلها لا يساندوننا في حين تتعرض للعنف الجنسي من زوجها». ردت الموظفة بأنها لا تفهم المشكلة. وتساءلت مستنكرة «هو مش جوزها؟ من حقه يعمل اللي هو عايزه. إن شالله 20 مرة في اليوم. ده مش العنف اللي بنستقبله». واعتبرت الموظفة أن صديقتي لا تصنف كحالة معنفة تدخل في نطاق البيوت الآمنة، ونصحت بأن ترفع صديقتي قضية خلع إذا كانت لا تحتمل الحياة مع الزوج.

غياب قانوني

محمد كارم مقرر اللجنة الثقافية بنقابة المحامين أوضح أن المادة 60 من قانون العقوبات تقول إن مواده لا تنطبق على أي فعل تم ارتكابه بحسن نية. لذا فالعلاقة الزوجية تخرج تماما من مواد القانون، لأن عقد الزواج وفقا لقانون الأحوال الشخصية رقم 1 لسنة 2000، هو وثيقة تبني للرجل الاستمتاع بزوجه وفقا للشرع، وهو ما يجعل «الاغتصاب الزوجي» خارج نطاق المادة 267 من قانون العقوبات الخاصة بالاغتصاب.

وأضاف أن عدم وجود قانون يجرم هذه الأفعال، يجعل الزوجة لا تستطيع تحرير محضر شكوى ضده، وبالتالي لن يصدر لها تقرير من الطب الشرعي لإثبات الأمر. وقال «إذا أرادت الانفصال، فليس أمامها سوى الخلع».



الدبر لأنها مخالفة للفترة. وأشار إلى أن الحديث النبوي يقول «لا يقعن أحدكم على امرأته كما تقع البهيمة، وليكن بينهما رسول، (قيل وما الرسول، يا رسول الله) قال: القبلة والكلام».

وقال حمودة إن ضعف الثقافة الدينية أدى إلى تفسيرات مغلوطه يستخدمها الناس على أهوائهم. وأضاف «قبل أن يستخدم الزوج الأحاديث التي تتحدث عن حقه الشرعي واجب عليه أيضا أن يقرأ في حقوق الزوجة، وألا يقحم الدين في ذلك». الوضع يزداد سوءا في المناطق الريفية ومحافظات الصعيد التي أظهرت أرقام المسح السكاني الصحي أن حالات العنف الجنسي الزوجي بها تجاوزت 50 % حسب إجابات لمنفصلات عن أزواجهن.

وأظهرت دراسة للاتحاد النوعي لمناهضة العنف ضد المرأة والطفل، أجريت في الفترة من منتصف 2012 حتى منتصف 2015، شملت 700 أسرة في مركز أحميم بمحافظة سوهاج، أن 80 % من الزوجات يتعرضن لعنف جنسي زوجي.

وقالت أسماء نشأت المدير التنفيذي السابق لجمعية خدمات ليدا بسوهاج، إحدى الجمعيات التي شاركت في الدراسة السابقة، إن وعي الزوجة بحقوقها غير متوافر في تلك المجتمعات. وأضافت أن الزوج «تخاف أن تشكو من تصرفات شاذة يجبرها عليها الزوج، لأن المجتمعات المغلقة المحافظة على وجه الخصوص، تعد معرفة الفتاة بالأمور الجنسية سبباً في حقها، وإشارة على أنها لا تتمتع بالحياة».

من خلال مركز المرأة للإرشاد والتنمية القانونية، والذي يعمل في نطاق محافظات شمال الدلتا، وصلت إلى سميرة -اسم مستعار- التي تقطن قرية في ريف محافظة الدقهلية في دلتا النيل.

قالت سميرة إنها لا تريد الانفصال عن زوجها حرصا على أطفالها، لكنها لا تستطيع منعه من تكرار إجبارها على ممارسة العلاقة الزوجية. وتقول إنها أصيب ذات مرة بنزيف، وفي مرة أخرى بالتهابات شديدة، وكانت تداوي نفسها بنفسها «ذات مرة أجبرني على ممارسة العلاقة، وأنا في دورتي الشهرية، وقال لي بلامبالاة : استخدمني القطن لوقف النزيف». وأضافت «إيه الفرق بين ايلي بيحصل معايا واييلي بيحصل لأي واحدة يتم اغتصابها، أنا طول الوقت قرفانة من نفسي ومنه، هو بيدور على متعته وأنا مش مهم».

ويقضي الخلع وفقاً للمادة 20 من قانون الأحوال الشخصية، بتنازل الزوجة عن جميع حقوقها المالية الشرعية وردّ الصداق الذي دفعه الزوج.

قالت انتصار السعيد مديرة مؤسسة القاهرة للتنمية، إن عدم وجود أي إجراء قانوني يحمي الزوجة من هذه الانتهاكات، يجعل الحل الوحيد أمامها هو الانفصال مما يهدم الكثير من الأسر. وأضافت أن المعاناة الأسوأ تكون في حالة السيدات اللاتي لا يقدرن على تحمل التكلفة الاقتصادية للخلع فيؤثرن الصمت والتحمل.

ويأتي ذلك رغم توقيع مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمنع كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وتحفظت مصر على أربعة مواد في الاتفاقية، وهي المادة الثانية والفقرة الثانية من المادة التاسعة والمادة 16 والفقرة الثانية من المادة 29. وتدور كل التحفظات على ضرورة ألا تخالف تلك المواد مبادئ الشريعة الإسلامية، خاصة المادة 16 التي تتحدث عن أمور خاصة بالزواج والعلاقة بين الأزواج.

وفقاً للمادة 93 من الدستور المصري، تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة.

المجتمع المدني حاول من جانبه وضع مشروعات قوانين تجرم العنف الجنسي الزوجي. وعمل مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب وهو منظمة غير حكومية على مشروع قانون في 2008 تضمن إنشاء وحدات خاصة في كل أقسام الشرطة بها شرطيات وطبيبة نسائية ووكيل نيابة، على أن يكون حق الإبلاغ لكل من علم بالانتهاكات، مع وضع آليات لحماية سرية المبلغت.

ونص مشروع القانون على إمكانية إثبات الانتهاكات بتقرير الطب الشرعي وشهادة الشهود مثل الجيران أو الأبناء أو الأقارب. وتدرجت العقوبات المقترحة من إجراءات الحماية مثل إبعاد الزوج عن مكان الواقعة لفترة يحددها القاضي، وفرض فترة خدمة عامة، إلى إجراءات عقابية في حال تكرار الجريمة.

وقالت ماجدة عدلي مدير مركز النديم ومنسق برنامج دعم النساء الناجيات من العنف إنه بمجرد الإعلان عن مشروع القانون قامت حملة مضادة قوية باعتباره يخالف الشرع والدين، فتوقف المشروع في البرلمان وقتها.

وأضافت «قدمناه في 2010، وتم قبوله، لكنه توقف بعد ثورة 2011، ولم يتجدد الحديث عنه من قبل التشريعيين».

ومن جانبه، أعلن المجلس القومي للمرأة منذ 2013 عن إعداد مشروع قانون للعنف ضد المرأة، وقدمه مؤخراً في بداية الدورة البرلمانية الحالية والتي بدأت في الثاني من أكتوبر الماضي.

لكن مشروع قانون المجلس، والمنشور إلكترونياً، لم يتضمن أي مادة خاصة بالعنف الجنسي الزوجي.

إيهاب الطماوي أمين سر اللجنة التشريعية بالبرلمان قال إن المجلس قد يناقش مشروع قانون المجلس القومي للمرأة في الدورة البرلمانية الحالية. وعند سؤاله عن قضية العنف الجنسي الزوجي، قال الطماوي إنه لا توجد قضية بعينها يركز المجلس عليها، لكنه تعهد بأن يتضمن القانون الجديد كافة الحقوق التي نص عليها الدستور للمرأة ومناهضة التمييز ضدها.

لكن طوال فترة انعقاد المجلس خلال الدورة البرلمانية الأولى، لم يطرح أي من نوابه قضية العنف ضد المرأة.

ويتشابه هذا الفراغ القانوني لوقف الانتهاكات ضد المرأة مع عدد من الدول العربية الأخرى.

وتبدو تونس الدولة الوحيدة التي بدأ البرلمان فيها اتخاذ موقف واضح من العنف الزوجي ضد المرأة، فبعد أن خرج مفتى الجمهورية السابق حمدة سعيد، في ديسمبر 2015، في حوار مع وكالة تونس أفريقيا للأخبار، ليحرم بشكل قاطع «الإكراه على الجماع» بين الزوجين، تقدم نواب في آخر أكتوبر الماضي، بمشروع قانون جديد لمنع العنف ضد النساء، مازال موضع النقاش، وينصب بشكل صريح على تجريم الاغتصاب الزوجي، وهو ما لا يتضمنه قانون العقوبات التونسي حالياً، حيث يتعامل مع وثيقة الزواج -مثل الموقف المصري- على أنها وثيقة تقر رضا الزوجة عن العلاقة الزوجية.

والاغتصاب الزوجي مجرم في تشريعات دول غربية منذ فترة طويلة، مثل فرنسا التي أصدرت عام 2010 قانوناً صريحاً يتعلق بالأعمال المرتكبة بين الأزواج، ويسمح لقاضي شؤون الأسرة بأن يصدر على وجه الاستعجال أمراً لحماية الزوجة بالإبعاد المكاني للزوج المعتدي على زوجته في ثلاث جنح من ضمنها الاغتصاب الزوجي.

ذات الأمر في القانون الأمريكي، ففي عام 1993، سنت 50 ولاية والعاصمة واشنطن قوانين ضد الاغتصاب الزوجي، وتساويه ولايات بالاغتصاب من غير الزوج.

وفي أكتوبر الماضي، قبضت قوات الشرطة الألمانية على زوج سوري، اتهمته زوجته بالاغتصاب الزوجي، وهو أمر مجرم في القانون الألماني أيضاً. وقال الرجل أمام المحكمة إنه لم يكن يعلم أن الإجماع على العلاقة الزوجية مجرم في ألمانيا وتعهد للمحكمة بأن زوجته إذا قالت «لا» بعد ذلك، فهي تعني «لا» ●

المرأة الفلسطينية... وتحديات الانقسام

أيضا تعبير واضح عن انخراط النساء في مجمل مناحي المجتمع وقضاياه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ووضعها في أولويات النساء ومؤسساتهن على اختلافها.

انخرطت النساء الفلسطينيات، إلى جانب هذا الدور الوطني الهام، في نضال طويل وعنيد من أجل حقوقهن الديمقراطية والاجتماعية، في ظل بيئة اجتماعية-اقتصادية-سياسية وقانونية صعبة ومعقدة، ويتداخل فيها الموروث الثقلي مع الوضع السياسي، والبيئة القانونية مع وجود الاحتلال، والانقسام السياسي والجغرافي مع وحدة الحقوق وعدم إمكانية تجزئتها.

كل ذلك أضاف لنضالات الحركة النسوية تعقيدات فوق تعقيدات، واتضح في المحصلة النهائية أن النتائج التي تحققها صغيرة ومتفرقة هناك وهناك، وأحيانا لا تكاد ترى بالعين المجردة، وفي التطبيق العملي على أرض الواقع.

وإذا كان هناك من استطاع أن يدرك المغازي والسلبيات الحقيقية للمعاني والتطبيقات السلبية لحالة الانقسام السياسي، فإن النساء عموماً ستنكسرن في طليعتهم. فقد خبرت النساء على امتداد العشر سنوات الماضية زيادة في حالة التفكك والتشرد الاجتماعي والوطني، وانعكست أكثر تجلياته السلبية على النساء، عبر ارتفاع وتيرة العنف ضدهن، وزيادة انتهاك حقوقهن في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة.

وانعكست حالة تعدد السلطات والسيطرة السياسية والقانونية في زيادة الصعوبات والتعقيدات التي تواجه محاولتهن المستمرة للتصدي



مما لا شك فيه أن النساء عموماً هن من أكثر شرائح المجتمع الفلسطيني ابتهاجاً وفرحاً بإنهاء حالة الانقسام السياسي وعودة روح الوحدة بين أبناء المجتمع الفلسطيني بأطيافه السياسية والوطنية والاجتماعية المختلفة. بل لعبت الحركة النسوية على امتداد سنوات الانقسام العشرة الماضية دوراً متقدماً في إطلاق العديد من المبادرات وقيادة الكثير من الفعاليات التي هدفت إلى تعبئة المجتمع الفلسطيني عموماً وتنظيم حركته باتجاه الدفع لإنهاء حالة الانقسام.

نبيل دويكات - فلسطين

فقراته إلى الترحيب بالتطورات الحاصلة في ملف المصالحة، والدعوة إلى تعزيزها وتجديدها والتصدي لأية معوقات قد تقف في طريق اتمامها.

لعل هذا الأمر يمثل أحد أهم المؤشرات، ليس فقط على الدور الهام الذي تلعبه النساء عموماً في مجمل النضال الوطني التحرري الذي يخوضه المجتمع الفلسطيني في سبيل الخلاص من نير الاحتلال، وبما يفتح الطريق أمام تطور وتقدم هذا المجتمع. وإنما

وكانت النساء الفلسطينيات في طليعة المبادرين بالترحيب بالتطورات الإيجابية في ملف المصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني الذي تمثل في الزيارة التي نظمتها الحكومة الفلسطينية إلى قطاع غزة في الثاني من تشرين أول 2017.

وسرعان ما بادر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في اليوم التالي إلى الدعوة لاجتماع موسّع للأطر والمؤسسات النسوية صدر عنه بيان أشارت أولى



وفي قطاع غزة، واصل المجلس التشريعي عقد اجتماعاته وممارسة عملية التشريع ولم يكن للنساء أي حصّة إيجابية في ما يقارب من (50) قانون أقرّها المجلس طوال السنوات العشرة.

وهكذا فقد كان الانقسام سبباً في عدم صدور قوانين وتشريعات ناضلت الحركة النسوية سنوات طويلة من أجل تشريعها. وبقيت أغلب التعديلات المقترحة على بعض القوانين، ومشاريع قوانين أخرى كالعقوبات والأحوال الشخصية، والتي تم تطويرها خلال عدة سنوات بمشاركة قطاعات واسعة اجتماعية ومؤسسية رسمية وغير رسمية حبيسة الأدراج.

وكانت مجمل التمنيات والطموحات التي عبر عنها الخطاب النسوي تدور في إطار عقد الكثير من الآمال على أن انتهاء الانقسام وانتظام عمل السلطة التشريعية وعودتها إلى ممارسة دورها ستشكل مدخلاً يعزز إمكانية تعديل عدد من التشريعات، وتشريع عدد آخر منها سيسهم في توفير أرضية قانونية تعزز جهود مكافحة العنف ضد المرأة، وتمهد الطريق لتعزيز فرص تغيير الموروث الثقافي التقليدي القائم على الاضطهاد والتمييز ضد المرأة.

يقولون إن النساء دائماً هن أول المتضررين، وآخر المستفيدين. وهي مقولة اكتسبت نوعاً من الشمولية والتعميم، ليس على المستوى الفلسطيني فقط، وإنما في السياق العالمي. فكانت النساء دائماً أكثر الشرائح والفئات تضرراً في زمن الحروب والنزاعات المسلحة. وهو ما أثبتت التجربة العالمية صحته، وزاد وضوحه خلال السنوات الأخيرة في محيطنا العربي، وخلال أحداث ما اصطلح على تسميته "الربيع العربي"، الذي شهد عمليات قتل وتشريد واسعة كانت النساء أكبر ضحاياها.

للعنف ومواجهته، وتحصيل بعض الحقوق المنتهكة. فضلاً عن معاناتهن الناتجة عن استمرار وجود الاحتلال وسياسته القمعية ضد المجتمع الفلسطيني عموماً، والتي طالت في أصعب درجات انعكاساتها السلبية النساء الفلسطينيات.

وعلى امتداد سنوات الانقسام، لم يخل خطاب الحركة النسوية، سواء من خلال الدراسات والبيانات وخلال الاجتماعات والندوات وورش العمل والمؤتمرات... وغيرها من الإشارة بشكل أو بآخر إلى أن أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها النساء هي حالة الانقسام والتفكك السياسي، والمطالبة بتجاوزها والتغلب عليها.

وكذلك في تعداد الجوانب السلبية المترتبة على ذلك على النساء خاصة والمجتمع الفلسطيني عامة، وفي مقدمتها تراجع دور السلطة التشريعية سواء من ناحية سن التشريعات والقوانين، أو الرقابة على أداء السلطة التنفيذية من ناحية أخرى، وفي كلتا الحالتين كانت النساء في مقدمة المتضررين.

ومع استمرار حالة الانقسام وأخذ الرئيس الفلسطيني نهاية عام 2007 على عاتقه سن القوانين والتشريعات الجديدة، استناداً إلى نص المادة (43) من القانون الأساسي التي تعطيه صلاحية ذلك، لسد الفراغ القانوني الناتج عن غياب انتظام المجلس التشريعي.

وبصورة إجمالية لم تتعد تلك المتعلقة منها بحقوق النساء نسبة 2 % من مجموع القوانين التي أصدرها الرئيس الفلسطيني خلال عشرة أعوام، التي زادت عن (140) قرار بقانون، وكان أبرزها القرار بقانون رقم (7) لسنة 2011 لتعديل المادة (304) من قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 الساري في الضفة الغربية، والمادة (18) من قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936 الساري في قطاع غزة.

لم يؤد ذلك إلى معالجة التمييز الواقع ضد النساء، أو مواجهة حالات قتل النساء، خاصة تحت مسمى "شرف العائلة" وهو ما تطلب قراراً آخر لتعديل المادة (98) من قانون العقوبات الأردني. وهاتان المادتان لهما صلة بما اصطلح على تسميته "العدر المحلل والمخفف"، الذي كان يشكل أرضية قانونية مشجعة للعنف ضد النساء وقتلهن، وقاعدة لتخفيف عقوبات مرتكبي الجرائم ضدهن.



بين العام 2007 واليوم هناك الكثير من المعطيات التي فرضت نفسها وفي مقدمتها توقيع السلطة الفلسطينية على سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" دون اية تحفظات على موادها وبنودها.

وهو ما يضع على الطاولة، وأمام كل الأطراف جملة من التحديات التي يتوجب التعاطي معها وتضمينها في الأولويات الرئيسية لإتمام وتكريس المصالحة وإنهاء الانقسام.

أما التحدي الرئيسي الذي يطل برأسه أمام الحركة النسوية خاصة، ومجمل القوى الديمقراطية عموماً، فهو هل سيشكل انتظام عمل السلطة التشريعية فرصة للنساء أم سيكون بمثابة تحد جديد؟

من المعروف ضمناً ووفق النظام الأساسي الفلسطيني أن مجمل القرارات بقوانين التي أصدرها الرئيس الفلسطيني سيجري عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها عند انتظام عمله. وهذا يعني أنه حتى تلك "الإنجازات" البسيطة التي استطاعت الحركة النسوية تحقيقها، والتي كما أشرت إليها أعلاه لم تتعد نسبة 2%، ستكون محل نقاش في المجلس التشريعي. وفي ظل التركيبة الحالية للمجلس التشريعي، ما هو مصير بعض القوانين والتشريعات المفصلة التي قُبعت في الأدراج لفترة طويلة كقانوني العقوبات والأحوال الشخصية؟ وحتى تلك "الإنجازات" البسيطة هل ستصمد أم ستكون كلها في مهب الريح؟ ●

وتحملت النساء أعباء القتل المباشر لهن والاعتقال والتفجير والاستغلال الجسدي والجنسي وغيرها من أشكال العنف وانتهاك الحقوق. فضلاً عن تحملهن أعباء إضافية في رعاية الأسر التي تشتت وتشردت و/أو فقدت مصادر دخلها ورزقها. وفي كل الحالات التي كانت تلوح فيها في الأفق بوادر لإنهاء حالات الصراع وإيجاد الحلول، فإنه يجري في الغالب استثناء النساء ليس فقط على مستوى المشاركة في صناعة الحدث، وإنما في التقدير والاهتمام بحاجاتهن ومتطلباتهن أيضاً.

أما الآن وقد بدأت تلوح في الأفق أولى البشائر لإنهاء حالة الانقسام، فإن هناك العديد من التحديات، أو على الأقل التساؤلات التي تطرح نفسها. وفي مقدمتها: هل ستنعكس إيجابيات الوحدة وإنهاء الانقسام على النساء؟

ربما يكون من المبكر الإجابة الواضحة على السؤال الذي يمكن أن تتفرع عنه أسئلة وتساؤلات أخرى. لكن هناك العديد من المؤشرات التي تتطلب الانتباه لها وفي مقدمتها دور النساء في صناعة القرار السياسي.

فإلى أي مدى شاركت النساء في القرارات التي قادت إلى مجمل التطورات الحاصلة في موضوع إنهاء الانقسام؟ وإلى أي مدى يمكن أن تشارك في القرارات اللاحقة المرتبطة بمجمل تفاصيل تطبيق ما يجري الاتفاق عليه على أرض الواقع؟

وأين سيكون مكان المرأة وقضاياها في سلم الأولويات من بين القضايا المطروحة على طاولة البحث التفصيلي لإنهاء حالة الانقسام؟

المرأة وأجندة التنمية المستدامة 2030 : في دور الإعلام ومنظمات المجتمع المدني



تبين دراسة محتوى الخطة العالمية للتنمية المستدامة من منظور المساواة بين الجنسين، أنها اهتمت بالدور المحوري الذي من المفترض أن تلعبه المرأة في مجال التنمية المستدامة، وبمدى تعزيز قدراتها وانتفاعها بعائدات التنمية، وإن كانت المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان والمرأة تطمح إلى اهتمام أكبر بهذا البند. وتم تخصيص الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات، إلى جانب الإشارة بشكل عرضي لبعض الجوانب المتعلقة بإلغاء كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة في محتوى وثيقة أجندة 2030، علاوة على ارتباط عدد من أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها بقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

اعتدال مجدي - «كوثر»

تحليل موقع مكانة المرأة من مسار التنمية والتحول المجتمعي الشامل في بلداننا، لا أن يقتصر على القضايا التي يتم تناولها تقليدياً.

ثانياً : في مستوى الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، سوف نجد ارتباطاً عضوياً، بل تلازماً بين الهدف الخامس الذي يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبين الهدف العاشر الذي ينص على خفض اللامساواة بين البلدان وداخل كل بلد، ومن ضمنها اللامساواة بين الجنسين. كما أنه يمكن الإشارة إلى ترابط على درجة من القوة يشمل تسعة أهداف وسوف نجد في مضمون هذه الأهداف، أو في صياغتها وصياغة مقاصدها، ما يشير أو يرتبط مباشرة بقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإزالة كل أشكال التمييز ضدها

أولاً : إن تحقيق المساواة بين النساء والرجال وتمكين المرأة هو معيار حاسم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة وتحويل المجتمعات نحو تحقيق أهداف التنمية من منظور حقوق الإنسان. كما أن الغاية النهائية لأجندة 2030 المتمثلة في تحقيق تنمية لا تستثني أو تغفل أحداً، تعني بالضرورة تحقيق المساواة بين النساء والرجال على كل المستويات. فنص الأجندة مشبع بالإشارات إلى التزام الدول وجميع الأطراف بالمساواة والتكامل بين الجنسين والعدالة ووقف كل أشكال العنف والممارسات الضارة ضد النساء... الخ.

وبناء عليه، فإن الالتزام بهذه القضايا هو التزام واضح وقوي ولا يقتصر على الأهداف نفسها والمقاصد والمؤشرات، بل هو يتعلق بصلب عملية التحويل المجتمعي الذي تدعو إليه الأجندة. وبالتالي فإن التركيز يجب أن يشمل

وتشير بعض التقارير والجهات المعنية إلى هذه الترابطات من زوايا مختلفة، بعضها يرصد الارتباط في النص نفسه من خلال المفردات المستخدمة، وبعضها الآخر من خلال رصد الترابطات بشكل تحليلي، سواء كان هذا الترابط قوياً ومباشراً (مستوى أول من الترابط) أو أقل قوة (المستوى الثاني من الترابط)، أو من خلال التلازم بين هدف أو مقصد وآخر، أو العلاقة السببية أو التشارك في تحقيق هدف مشترك أبعد مدى. وقد رصدت البوابة العربية للتنمية وجود دائرة ترابط تشمل 47 مؤشراً و33 مؤشراً تكميلية وردت في 14 هدفاً من بين 17 هدفاً للخطة العالمية للتنمية المستدامة.

ولو اعتمدنا مقاربة تحليلية مع التركيز على الترابطات المباشرة والقوية بين الأهداف والمقاصد، وهي المقاربة المعتمدة من «كوثر» والاسكوا، سوف نجد ما يلي:



5 المساواة بين الجنسين



ثالثاً : على مستوى تكوين الهدف نفسه، أي صياغة الهدف والمقاصد، سوف نجد أيضاً مقاربة تكاملية توضح الترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتبين أن عدد المقاصد في الهدف الخامس (6 مقاصد) تتعلق بتحقيق أهداف وإنجازات محددة تغطي بعدي المساواة والتمكين، يضاف إليها ثلاثة مقاصد لها علاقة بوسائل التنفيذ.

يمكن نظرياً تفكيك الهدف ومقاصده على عدد من الأبعاد والمكونات والقضايا المحددة، بما يتيح رصد الهدف على مستوى المنظومة القيمية والسياسية، والسياسات الكلية، كما على مستوى القضايا المحددة، وبما يشمل أيضاً السياسات والتشريعات الملزمة. ونضيف، أن هذه الصيغة العالمية للهدف ومضمونه، يجب أن تستوعب وتعاد صياغتها وفق خصائص كل بلد، مع الالتزام دائماً بمنظور الحقوق والقيم الكونية التي لا يمكن المساس بها من منظور التنمية وحقوق الإنسان.

من أجل تحسين قوانين الأحوال الشخصية أو الدفاع عن حقوق المسنات والنساء من ذوى الإعاقة.

وفي جانب آخر، تجاهلت وسائل الإعلام الاحتياجات الاتصالية لجمهور النساء محدودات الدخل في الريف والحضر والواحات وتجمعات البدو وفي المناطق النائية. كما لم تكن للإعلاميين والإعلاميات القدرة الكافية لاعتماد لغة الخطاب الإعلامي المناسب عند التوجه لأي من هذه الفئات والشرائح الاجتماعية أو تناول الموضوعات التي تعكس التطور الذي طرأ على وضعية المرأة في النصف الثاني من القرن العشرين بما في ذلك ما تحقق في مجالات التعليم والعمل والمشاركة الثقافية والسياسية والإبداع. كما لم تتوفر لهم أدوات المعالجة الحقوقية والعميقة لبعض الظواهر الخاصة بأوضاع النساء ومكانتهن واقتصرت في غالب الأحيان على الانطلاق من معيش معين للتركيز على تمظهراته وآراء مختلف الفئات الأخرى فيه.

وواصلت وسائل الإعلام تداول موضوعات تقليدية ارتبطت بالصورة النمطية للمرأة (الأزياء والشؤون المنزلية والعلاقات الزوجية والاجتماعية وتربية الأبناء) وبالغث في الترويج لها وفي استخدامها ضمن آليات الإثارة الجنسية لزيادة التوزيع. وهو توجه لقي رواجاً هاماً في الصحف الصفراء التي كانت سبابة للاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي ولإحداث منصات الكترونية رفعت من انتشارها ونسبة تأثيرها في الرأي العام من خلال سرعة الانتشار.

التنمية والمساواة بين الجنسين في الإعلام العربي

يعتبر تناول موضوع التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي من المسائل المستحدثة. فقد أفادت دراسة مركز «كوثر» التحليلية للبحوث التي اهتمت بحقوق المرأة والإعلام، ما بين 2005 و2015، أنه توجد «بؤادر اهتمام بالحقوق في علاقة بالمرأة، يمكن أن نصنفها كحقوق شاملة، من ذلك «الحق في التنمية» و«الحق في المساواة» و«الحق في بيئة سليمة» و«الحق في الأمن» غير أن تناول الإعلام لهذه الحقوق بقي انتقائياً وتقليدياً حيث أن حق المرأة في التنمية المستدامة نجده مرتبطاً بالمواضيع التي تهتم بالخصوص تأنيث الفقر وبعض المشاغل الأخرى التي تطرحها قطاعات الرعاية الصحية والاجتماعية بالأساس معتبراً إيها، دون سواها، مسائل ذات أولوية.

وكان من تبعات هذا التطرق التقليدي لمواضيع المرأة أن أهملت القضايا ذات الطابع التحويلي التغييري الاستراتيجي مثل علاقة حقوق المرأة وموقعها في التحول الديمقراطي وثقافة المواطنة والحقوق في البلدان والمجتمعات العربية. كما لم تلق بعض المشكلات الحقيقية التي تواجهها القضايا الأخرى في مجالات التعليم والعمل والمشاركة في الإنتاج والتنمية والنشاط السياسي والنقابي. ولم يسع الإعلام إلى التطرق بشكل مجدّد لعوائق أخرى تحد من النهوض بالمرأة مثل الزواج العري، والتزويج المبكر وتقدم سن الزواج أو العمل على الدفع

المجتمع المدني والتنمية والمساواة

تتطلب التطورات العميقة التي عرفتها البلدان والمجتمعات العربية والعلاقات الدولية، وكذلك اعتماد أجندة 2030 بما هي أجندة تحويلية، أن تتجاوز جميع الأطراف المعنية أسلوب العمل التقليدي والمضامين القديمة، وتفكر بأدوات وأساليب عمل ومضامين جديدة. ينطبق هذا على منظمات المجتمع المدني أيضا التي عليها أن تستجيب للتطورات وتبلور تصورا متقدما لأدوارها، ولاستراتيجيات التشبيك والعمل المشترك، ولمضامين برامج عملها، لكي تكون قادرة على مواجهة تحديات ومتطلبات المرحلة الجديدة بفعالية ونجاح.

ثمة أدوار تقليدية متعارف عليها لمنظمات المجتمع المدني يمكن إدراجها ضمن الفئات التالية: 1 الدور التنفيذي التنموي والخدماتي، 2 دور المساندة والتوعوية، 3 دور الرصد والمساءلة، 4 دور التأثير في السياسات وصنع القرار. واستجابة للتطورات التي عرفتها البلدان العربية في السنوات الأخيرة ومتطلبات التحويل/التغيير المجتمعي في هذه المرحلة، بات ضروريا الانتقال إلى أو تعزيز ما يمكن تسميته بالدور التحويلي للمجتمع المدني ومنظّماته، على مختلف المستويات بما في ذلك دورها التغييرية على المستوى المحلي.

ويشكل بناء الشراكة الأفقية أو لوية لا يمكن الالتفاف عليها أو تأجيلها، مما يعني إحداث تحول في استراتيجية العمل وخفض نسبة الجهد الموجه للتعامل مع المانحين والمنظمات الدولية لصالح التوجه لبناء الشراكة الأفقية بين مكونات المجتمع المدني نفسه وبين الحكومات.

وكما أن التنمية متكاملة ولا تقبل تجزئة مكوناتها بشكل تعسفي؛ وكما أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة والاختزال؛ وكما أن أجندة 2030 هي أجندة واحدة مترابطة لا يمكن اجتزاؤها؛ لا يمكن للمطالب الاستراتيجية التي تقتضي تغييرا في السياسات على طريق التنمية البشرية المستدامة أن تتحقق في قطاع معين دون آخر. ويتطلب هذا، قيام مراجعة عميقة وصادقة لدى التيارات كلها من أجل بناء تشبيك عابر للقطاعات والفئات، قبل مطالبة المنظمات بالشراكة مع الحكومات أو المانحين أو الأمم المتحدة.

ويكون من المجدي أكثر، قيام أشكال متقدمة من التنسيق والتكامل والتشبيك الفعال بين المكونات الكبرى لمنظمات المجتمع المدني، لاسيما خروج المنظمات الحقوقية (ومن ضمنها النسوية) والمنظمات البيئية والمنظمات التنموية والنقابات، كل من دائرته الخاصة ومطالبه الخاصة للتلاقي في فضاء التنمية والحقوق المشترك، بما في ذلك التلاقي مع الجمعيات الخيرية والنقابات. وهذا يعظم فرص نجاح المهام التحويلية للمجتمع المدني ●

على الرغم من أن البعد الثقلي في دور الإعلام تحديدا، لا يلقى الاهتمام الذي يستحق في الأدبيات التنموية، فإن الإعلام المحلي (والوطني) يمكن أن يلعب دورا استثنائيا في نجاح التنمية المحلية، لاسيما في مسألة كسر الصور النمطية وتمكين النساء، وكل ما يتصل بالبعد السلوكي للأسر والأفراد، وكل ما يتعلق بتحفيز المشاركة المحلية وتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية. إلا أن ثمة شروطا لا تتوفر غالبا للقيام بهذا الدور.

فقد أبرز تقرير تنمية المرأة العربية لكوثر حول المرأة العربية وخطة التنمية 2030 في الإعلام المحلي جملة من النتائج يمثل أبرزها في «عدم وضوح المفاهيم الخاصة بأهداف التنمية المستدامة لدى الصحفيين والصحفيات وتواصل اعتماد نظرة تقليدية في التعاطي مع موضوعات التنمية المحلية واختصار الصحفيين والقائمين على قاعات التحرير وظيفية الإعلام في التفسير والإبلاغ حول منجزات الدولة في المجال التنموي، دون التعمق في ماهية أهداف التنمية المستدامة أو المشاغل المطروحة على المستوى المحلي». وهو ما أقر به الصحفيون أنفسهم في ست دول عربية. في المقابل، كشف التقرير عن الإمكانيات الجديدة التي تتوفر للمرأة لتقديم الإضافة في إدارة الشأن المحلي وتفعيل الاستراتيجيات التنموية بها من خلال طرق معالجتها لمشاكل محيطها وطرقها لمختلفة عن المواضيع التقليدية، علاوة على تميزها على المستوى المحلي بمبادراتها إثارة مواضيع جديدة، من ذلك إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، وهي من الأولويات المستحدثة والمسائل الجديدة التي أصبحت تشغل بال الرأي العام العالمي. وهي مفارقة تدفع بنا إلى مساءلة دور الإعلام عموما، والمحلي على وجه الخصوص في الاهتمام بأجندة 2030 في صيغتها التحويلية وكذلك دوره في وضع المشاغل المرتبطة بها في سلم أولويات اهتماماتهم المحلية خصوصا.

إن أول شروط نجاح الفعل التحويلي، هو أن تنجح وسائل الإعلام المحلية والوطنية في أن تستوعب المبادئ الموجهة للأجندات التنموية بشكل نقدي، وأن تساهم في تحويلها إلى ما يعبر عن مشاغل الناس والسكان المحليين بما يجعلهم مساهمين في عملية التحويل. ونذهب أبعد من ذلك في حث الإعلاميين والإعلاميات على الخروج من نظريات الاكتفاء والإشباع التي كانت تقوم على تلبية حاجيات وانتظارات الناس النفسية والاجتماعية إلى نظريات وضع الأجندات القائمة على بلورة مشاكل الناس ومشاكلهم وجعلها محل اهتمامهم وصانعي القرار دونما توجيه.

سلوى... أميرة الحرية والحوار

بسام عيشة - ليبيا

الذين جعلوا منها مرمى لرصاصهم الغادر. نعم فعلت ذلك لأنها تنتصر لضمير العدل، الذي يسكن جوارحها ويخالط أمشاج عظامها»..

ناشطة ليبرالية مدافعة بشدة عن حقوق الإنسان قبل حراك 17 فبراير/ شباط 2011 وبعدها، كما تعدّ من رموزه، حيث كانت من مؤسسي «المجلس الوطني الانتقالي» الذي قاد مرحلة الحراك منذ انطلاقه، وقادت خلاله المناصرة من أجل الضغط في سبيل نسبة «كوتا» أعلى لتمثيل المرأة في مواقع اتخاذ القرار، ومن ثم استقالت إشارة على استيائها إزاء إقصاء المرأة. كما كانت من مؤسسي «إئتلاف 17 فبراير» في بنغازي رفقة آخرين بينهم الناشط المعتال عبد السلام المسماري وهو الجسم الذي كان يُدير شؤون بنغازي وقت الحراك، وأحد مؤسسي «منبر المرأة الليبية من أجل السلام» في القاهرة ولاهاي. وعند اغتيالها كانت تشغل منصب نائب رئيس «اللجنة التحضيرية للحوار الوطني» الذي تشرف عليه الحكومة الليبية لإجراء مصالحة وطنية شاملة.

وبمناسبة الانتخابات التشريعية الثانية في المرحلة الانتقالية التي ما تزال تشهدا ليبيا، ومع بصيص الأمل الذي لاح بالاستقرار ويارساء مبدأ الانتقال السلمي للسلطة، وبإمكانية الشروع ببناء دولة جديدة عبر انتخاب «مجلس النواب الليبي»، عادت سلوى إلى ليبيا للمشاركة والمساهمة في ذلك رغم التهديدات العديدة بالقتل التي تلقّتها والبيئة غير الآمنة التي زادت من أخطارها ارتفاع حدة أزيز الرصاص ودوي القنابل... وتفشي الصراعات والخلافات.. والتهديدات.

موت لا يشبه الموت ..

وحياة طرّزت أزهير الحياة..

لا أطيق مناسبات التأبين ... لأنها نقطة في نهاية السطر..

من نلتقى اليوم في رحابها لنناجيتها، ونحادثها ونتضمّخ بعطر ذكرياتنا معها، تحمل لقباً لا يليق بسواها : إنها سلوى ... أميرة الحرية والحوار، فكيف لنا أن تؤبن (الحرية)، وأن نرثي (الحوار)..

إمرأة استثنائية بكل المقاييس، طيفاً شفيفاً تمدّ كفيها النديتين، تنثر مشاتل المحبة، وتمسح القبح والتشوّه الذي حاولت قطعان التوحش والظلام أن تشوّه به وجه أمّ أحبّتها وأخلصت لها.. سلوى.. كانت (ناطورا) لحديقة تحبل بحبّات البذار، وجدائل الأقحوان .. تحاول أن تنقيها وتشدّبها، وتستأصل الطفيليات، وأشواك العوسج.. تصدّ عنها رياح السموم وغبار القبلي .. وتحلم أن تسيجها ذات يوم بسياج (العدل)..



في 24 أبريل/نيسان 1963، ولدت سلوى سعيد بو قعيقيص في مدينة بنغازي، درست القانون في جامعته كرسالة وأمانة انطلقت بعدها في ردهات المحاكم تحمل الرسالة وتؤدي الأمانة، حيث دافعت عن المظلومين، وضحايا العدل المستباح. «كانت فارساً من فرسان النجدة، لم تبغ جاهاً أو تلمّ ثراء) ودافعت عن الجميع، حتى أولئك

بتلك الكلمات رثاها الدكتور جمعة عتيقة... إنها سلوى بوقعيقيص المحامية البارزة والناشطة الشهيرة أو كما يحبّذ أن يسميها من يعرفها (زهرة بنغازي أو أيقونة الثورة) التي بكت عليها ليبيا، وأثار اغتيالها موجة كبيرة من الغضب والسخط في شتى أنحاء العالم، كيف لا وهي واحدة من أبرز الشخصيات الحقوقية في ليبيا..

وفيما يلي بعضاً مما كتبته على صفحتها على «الفيسبوك» يوم اغتيالها:

«أرجوكم اصبروا وصابروا حتى الساعة الثامنة، لن نمكّنهم منا، لن نمكّنهم من إفشال العملية الانتخابية في بنغازي، كونوا في الموعد، تحية لمن يشرفون على المراكز الانتخابية، خبر الناس... اتصل بأصدقائك وأقاربك، عليهم بالتّصال السّلمى من خلال صناديق الاقتراع».

«أرجو من الوطنيين في مناطق بنغازي الذهاب إلى مراكز الاقتراع لحمايتها، ورفع الرّوح المعنوية، وتشجيع القائمين عليها»، الاشتباكات على الأطراف... أرجوكم يا أهلي ثلاث ساعات فقط على الانتهاء... أرجو من الشباب التّوجّه الآن إلى المراكز».

«يا أهلي في بنغازي نسأل الله أن يمنحك الصّبر والقوّة والعزيمة لساعات قليلة، تسطّرون فيها مواقف لن تُنسى لبنغازي ولليبييا، اخرجوا وفاءً لدماء شهدائنا، اخرجوا.. لن يمنعوننا من ممارسة حقنا الدستوريّ واجبنا الوطنيّ».

«على الجميع أن يتذكر شهداءنا الذين مكّنونا من الاستمتاع بهذه التّجربة الديمقراطيّة»، المشاركة فاقت كلّ التّصورات المحلية والدولية... المجتمع الدولي متفاجئ من صمود هذه المدينة الأبية».

«كلّي فخرٌ بمدينتي بنغازي وبأهلها وبمشاركتهم المتميّزة في العملية الديمقراطيّة من أجل ليبييا، نحن نُحبط، نُخذل، ولكن لن نياس، فلا بدّ من ليبييا وإن طال النّضال».

«أرجو متابعة العملية الانتخابية حتى النهاية، احذروا احذروا أيها المراقبون أصواتنا أمانة، فحافظوا عليها».

«أرجو حماية المحكمة العليا، أهلنا في طرابلس أرجوكم كونوا في الموعد، ضروري أن تكون هناك دروغٌ بشرية حول المحكمة من الساعة التاسعة».

تلك كانت آخر كلمات «سلوى» التي تجسّد منظومة القيم التي انحازت لها وحاربت ودفعت حياتها ثمناً رخيصةً من أجلها ومن أجل ليبييا... ●

على النوع الاجتماعي، ووضع حدّ لإفلات مرتكبي هذه الجرائم، وحماية المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، يبدو بعيد المنال. فلا يزال العنف يشكل خطراً كبيراً يهدّد مسار التحوّل الديمقراطيّ في ليبييا، وتبدو «القيم التي عاشت وماتت من أجلها سلوى اليوم أبعد مما كانت عليه قبل ذلك» كما عبّرت صديقتها الزهراء لنقي، «لأننا سنبقى على يقين بأن وفاتها لم ولن تذهب عبثاً، فإنّها وعمّلتها باقياّن في ليبييا وعبر المنطقة، حيث سنستمدّ الأمل والشجاعة، ونواصل الكفاح لتحقيق العدالة من أجلها ومن أجل الآخرين الذين واجهوا مصيراً ماثلاً كنتيجة لمعتقداتهم وعملهم... فليبييا «كالعادة، لها تحدياتها، ولكن على الرغم من الألم والخوف والحزن فإنّها ستثبت للجميع أنها لن ترقع أو تنحني، وستواصل الكفاح مهما كانت التحديات والصعوبات، ونحن مصممون على بناء ليبييا التي طالما حلمنا بها... قد نصاب بخيبة أمل أو يتم خذلاننا ولكننا لن نتخلى أبداً عن ليبييا مهما طال النضال»، تلك كانت آخر كلماتها.

لم تكن سلوى بوقعيقيص آخر امرأة تدفع حياتها ثمناً لنشاطها الحقوقي في ليبييا، فقد لحقتها النائبة المستقلة فريحة البركاوي بمدينة درنة، والشابّة سارة الدّيب بطرابلس، والإعلامية نصيب كرفانة بسبها، والنشطة انتصار الحصائري، التي كانت عضوة مؤسّسة في حركة تنوير المهتمة بنشر ثقافة القراءة وصناعة الوعي المجتمعي في ليبييا وأخريات...!!

سلوى، وغيرها من شهديات وشهداء الحرية والحوار، هنّ وهم «البارق والبيرق الذي يضيء الدّرب وينير عتمة الجهل، والتخلف، ويفتح كوة في الجدار القاتم الذي يحاول الظلاميون أن يسيجوا به الوطن، ليبقى وطننا ليبييا (وردة تنمو على الأهداب في الليل الحزين) ولن تذوي، ولن تموت بعون الله بين أيدي التافهين... كما أكّد جمعة عتيقة في رثائه سلوى.. أميرة الحرية والحوار..!!

وبعد أن أدلت بصوتها في الخامس والعشرين من شهر حزيران/ يونيو 2014، عادت إلى بيتها في «الهوّاري»، حيث وضعت صورة لها وهي تقوم بواجبها الوطني في مركز الاقتراع على صفحتها على «الفيسبوك» مواصلة حملتها التي شنتها بلا انقطاع طيلة ذلك اليوم، للدّفاع عن الأمن والسّلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتّحريض والتّشجيع على المشاركة في الانتخابات، مظهرت تفوّق إيمانها بليبييا وبمستقبلها على شعورها بالخوف وبأزيز الرصاص الذي كانت تتابعه من نافذة بيتها. كتبت: «أرجو منكم أن تتحلّوا بالصّبر حتى الساعة الثامنة، لن يفوزوا علينا ولن يقوموا بإفشال العملية الانتخابية... تحدثوا إلى الناس... واتصلوا بأصدقائكم وأسرتكم... عليهم أن يحاربوا بسلام من خلال الإدلاء بأصواتهم... نحن مصممون أن نبني ليبييا التي كنا دائماً نحلم بها».

ومع اجتياح ظلام الليل، اجتاحت بيتها مجموعة من المتشجين بالظلاميّة والهمجية والكراهية، فاغتالوا «سلوى» بوحشية، واختطفوا زوجها بعد لحظات قليلة من شهادتها الحيّة في إحدى الفضائيات على مشاهد «الموت» الذي كان يحوم مساءً بجوارها، فكانت «الشاهدة والشّهيدة»...!!

ورغم نعي الحكومة الليبية والمجلس البلدي في بنغازي والتّيارات والشخصيات السياسيّة الليبية والدولية لها، وموكب جنازتها المهيبة الذي ظهر يوم الجمعة 27 يونيو 2014 رفقة رتل عسكريّ، ومئات من المواطنين والإعلاميين والنشطاء السياسيين والحقوقيين ومؤسسات المجتمع المدني،

ورغم مرور قرابة خمس سنوات على اغتيالها، لا يزال تحقيق «العدالة» لها ولكافة ضحايا العنف السياسي والقائم



of their attention and of those of decision-makers without guidance.

Civil society, development and equality

The profound developments in Arab countries and societies and international relations, as well as the adoption of Agenda 2030 as a transformative agenda, require that all parties concerned go beyond the traditional way of working and the old content, and think of new tools, methods of work and content.

This also applies to civil society organizations that have to respond to developments and develop an advanced vision of their roles, networking strategies and joint action, and the content of their programs of work, in order to be able to meet the challenges and requirements of the new phase effectively and successfully.

There are universally recognized traditional roles of civil society organizations that can be put into the following categories: 1. the executive developmental and serviced role; 2. the role of support and awareness; 3. the role of monitoring and accountability; 4. the role of influencing policies

and decision-making. In response to developments in Arab countries in recent years and societal transformation / change requirements at this stage, it has become necessary to shift to or reinforce what may be called the transformative role of civil society and its organizations, at various levels, including their changing role at the local level.

Building horizontal partnership is an unavoidable priority, which means shifting the strategy of action and reducing the proportion of effort directed towards donors and international organizations in favor of building a horizontal partnership between the components of civil society itself and between them and governments.

Since development is complementary and does not accept arbitrary fragmentation; since human rights are indivisible and irreducible; and since Agenda 2030 is a single interdependent and indivisible agenda, strategic demands requiring policy change

on the road to sustainable human development cannot be realized in a specific sector rather than another.

This requires an in-depth and honest review across all currents to build cross-sector and cross-group networking, before requiring organizations to partner with governments, donors or the United Nations.

It would be more constructive that advanced forms of coordination, integration and effective networking among the major components of civil society organizations be formed, and human rights organizations (including women), environmental organizations, development organizations and trade unions each leave their own circles and their specific demands to converge in the shared space of development and rights. This will also include the convergence with service associations, charities and unions and would maximize the chances of successful transformational tasks for civil society ●





social groups or segments or focusing on issues that reflect the development of the conditions of women in the second half of the twentieth century. The latter include what has been achieved in the fields of education, work and cultural and political participation and creativity.

They also did not have access to the tools of human rights and in-depth treatment of some phenomena related to women's conditions and their status and often limited to starting from a certain living reality to focus on its manifestations and the views of various other groups about it.

The media continued to deal with traditional subjects associated with the stereotypical image of women (fashion, domestic affairs, marital and social relations and child-rearing). They over-promoted and used them as sexual arousal tools to increase distribution.

This trend has been very popular in tabloids which were the first to take advantage of social media and to create electronic platforms that increased their prevalence and their impact on the public opinion through broad circulation.

Although the cultural dimension and the role of the media in particular do not receive the attention they deserve in the development rhetoric, the local

and national media can play an exceptional role in the success of local development, particularly in breaking stereotypes and empowering women and in everything related to the behavioral dimension of families and individuals. It can also take upon a special role in everything related to stimulating local participation and mobilizing local resources for development. However, there are often no conditions for this role to be fulfilled.

CAWTAR's Report on Arab Women and the 2030 Agenda for Development in the local media highlighted a number of findings, most notably "the lack of clarity of concepts of the SDGs among female/male journalists and the continued adoption of a traditional view in dealing with local development issues. This is besides the tendency of journalists and editors to reduce the media function to explaining and reporting on the State's achievements in the development field, without delving in to the nature of the sustainable development goals or the local concerns. This was recognized by journalists themselves in six Arab countries.

On the other hand, the report revealed the new possibilities available to women to provide contribution to the management of local affairs and activate development strategies therein through addressing the concerns of their environment and dealing with is-

sues different from traditional topics.

This is besides their distinctiveness locally through their raising new topics, including

the management of natural resources and environment protection, which are emerging priorities and new issues that are of concern to the global public opinion.

It is a paradox that leads us to question the role of the media in general, and the local on in particular, in addressing the 2030 Agenda in its transformative form as well as its role in putting the related concerns in the top priority of their local concerns in particular.

One of the first conditions for the success of the transformative act is for the local (and national) media to be able to critically understand the principles of development agendas, and to contribute to transforming them into expressions of the concerns of the people and the local population, thereby contributing to the process of transformation.

We go further in urging the media to get out of the theories of sufficiency and satisfaction that were based on meeting the needs and expectations of the people and social to theories for the development of agendas based on crystalizing people's problems and concerns and making them the focus



women in the process of development and inclusive societal transformation in our countries, not just the issues traditionally addressed.

Second, at the level of interdependence between the Sustainable Development Goals, we will find an organic link, albeit a correlation between Goal 5 on gender equality and the empowerment of women and Goal 10 that calls for reducing inequality within and among countries, including gender inequality.

A strong interdependence of nine goals can be noted. We will find in the content of these goals or in their formulation and the articulation of their targets what refers or is directly linked to issues of gender equality, women's empowerment and the elimination of all forms of discrimination against them.

Third, at the level of the composition of the goal itself, i.e. the formulation of the goal and targets, we will also find an integrated approach that illustrates the interdependence between the economic, social and cultural dimensions of gender equality and the empowerment of women.

It turns out that the number of targets in Goal 5 is six related to the fulfillment of specific objectives and achievements covering the dimensions of equality and empowerment, in addition to three objectives related to means of implementation.

The goal can be (in theory) broken up on a number of dimensions, components and specific issues, allowing identifying the goal at the value and political system and macro policies, as well as on the level of specific issues, including also appropriate policies and legislation.

Moreover, this universal version of the Goal and its content must be absorbed and reformulated according to the characteristics of each country, while always adhering to the perspective of universal rights and values that cannot be compromised from the perspective of development and human rights.

Development and gender equality in the Arab media

Addressing sustainable development from a gender perspective is an emerging issue.

A study by CAWTAR Research Analytical Center that focused on Women's and Media Rights between 2005 and 2015 showed that there were "signs of interest" for rights in relation to women, which we may classify as universal rights, such as the "right to development", "the right to equality", "the right to a safe environment" and "the right to security".

However, media coverage of these rights has remained selective and traditional, as women's right to sustainable development appears linked to issues of particular con-

cern to the feminization of poverty and other concerns raised primarily by the health and social care sectors, exclusively considering them as priority issues.

One of the consequences of this traditional approach to women's issues has been the neglect of issues of strategic transformational nature, such as the relationship of women's rights and their position in democratic transformation and the culture of citizenship and rights in Arab countries and societies.

Some of the real problems faced by other issues in the fields of education, employment, participation in production, development and political and cultural activity have not also received due attention.

Moreover, the media have not sought to address in a renewed way other obstacles to the advancement of women, such as customary marriage, early marriage, delayed marriage or work to push for better personal status laws or defending the rights of older women and women with disabilities.

On the other hand, the media ignored the communication needs of low-income women in rural and urban areas, oases and Bedouin communities and in remote areas. Moreover, male/female journalists did not have sufficient capacity to adopt the language of the appropriate media discourse when addressing any of these

about role of media and civil society organizations

Atidel MEJBRI - CAWTAR

A study of the content of the Global Strategy for Sustainable Development from a gender perspective shows that it has focused on the pivotal role that women are supposed to play in sustainable development and the extent to which they were empowered and benefitted of development dividends. This is although human rights and women organizations were aspiring to greater attention to this issue.

Goal 5 of the SDGs is dedicated to gender equality and the empowerment of women and girls, with occasional reference to some aspects of the elimination of all forms of discrimination and violence against women in the content of the 2030 Agenda. Moreover, a number of SDGs and their targets are linked to the issue of gender equality and women's empowerment.

Some reports and stakeholders refer to these links from different angles. Some identify the links in the same text through the vocabulary used, and others through defining the links analytically, whether this link is strong and direct (first level of link) or less powerful (second level).

This can also be done through identifying the correlation between a goal and a target and another or the causal relationship or partnering to achieve a shared goal in a longer term.

The Arab Development Portal has identified a correlation circle of 47 indicators and 33 complementary indicators in 14 of the

17 goals of the Global Strategy for Sustainable Development.

If we adopt an analytical approach with focus on the direct and strong linkages between the goals and targets, which is the approach adopted by "CAWTAR" and ESCWA, we will find the following:

First, achieving equality between women and men and empowering women is a critical criterion in achieving sustainable human development and transforming societies towards the achievement of development goals from a human rights perspective.

The ultimate goal of the 2030 Agenda, which is to achieve in-

clusive development, means equality between women and men at all levels.

The text of the agenda is filled with references to the commitment of States and all parties to gender equality and integration, justice, the cessation of all forms of violence and harmful practices against women, etc.

Consequently, commitment to these issues is clear and strong and is not limited to the same goals, targets and indicators, but pertains to the very societal transformation process advocated by the agenda.

Therefore, the focus must include analyzing the position of



According to the latest statistics from the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, the number of displaced from the beginning of the military operations in Mosul reached 368,707.

After 128,781 people were surveyed, it turned out that 50% of them were women and girls.

In inaccurate statistics of the organization, it was revealed that there are 1859 families, headed by displaced women from Nineveh Governorate.

Outside the city boundaries

The challenges are not confined to the city's borders, but move to camps inhabited by IDPs from Mosul during the period of liberation from Daesh control.

Um Abeer, a woman from Mosul who lives in Hamam al-Alil camp (30 km) south of the city, says her 40-year-old daughter lost her husband during the armed operations.

"She did not leave the house throughout the duration of Daesh's presence in Mosul," Um Abeer said, explaining that her daughter still refuses to mix with people after the killing of her husband and to return to her work and former life.

There is as yet no accurate actual statistics, which reveal the number of widows in Nineveh Governorate.

But the conditions of widows in Mosul, whom I met, are no different from those in the camps, young girls not over 30, most of them get married under age, have no university degrees and no job experience.

The majority of women have the same fears of the unknown and their inability to support their children is the highest cause of their sadness, amidst a weak role

for social government institutions, and a shameful reaction by the Nineveh Provincial Council.

Insecurity and the culture of "shame"

"We do not see an abundance of women on the streets of Mosul today. The three-year limitations made by Daesh have made many people feel unsafe outside the home, so far," says Faisal.

The exodus from the city provided many opportunities for Mosul women to engage in civil society activities and freedom of the press. These activities posed a threat of death or kidnapping by extremists, or their discrediting by their society. This leads many women today to refrain from returning to Mosul and to settle in areas of displacement.

"The community was my most important obstacle in Mosul; "I worked underground and under a pseudonym, although my job was to help the poor", said Mays Abdullah, a civil activist who has lived in Erbil for three years.

She added: one told me once that my reputation is threatened and people talked about me badly, because I am a civil activist."

Despite this, Abdullah believes that "the poor security conditions and the large number of soldiers in the city" constitute the biggest reason for preventing her from returning to her city.

About Roa's dreams

Returning to Roa who survived the war and now owns her own design and advertising company, she said: "I thought people would change, but the culture of shame still exists and heavily affects women."

She explained how thinking about many things, such as her choice of clothes with modest colors, and the "shame" in her presence with her colleague in one place amid gossip, besides determining the time for her to leave and enter the house. All of these consume a lot of effort, which is supposed to be in her planning to ensure the success of work.

"I wish I was born a male. Certainly my chances will be greater. I will travel outside Mosul to achieve my ambition without the constant need for a "mahram" whom society deems obligatory." ●

On the other side of the opinion, Saja Salam, a student of Arabic language literature, says that “there is no such thing as the freedom of clothing for women or men. There must be an Islamic dress, the robes, and the fear of God is the most important at the end.”

Daesh goes away and niqab remains

Since the rise of Islamic radicals in the city center, after 2006, and through what happened on June 10, 2014, when Daesh took control of Mosul, residents in that city started noticing that the number of women wearing full-face veils in public streets, schools and universities is rising very significantly, compared with the era of the nineties. Indeed in that period, there were limited number of women wearing full-face veil, belonging to families known for their religious obligations and orientations.

“I see the insistence of women to wear it after everything that has happened as ridiculous,” said Laila Ghali, who took off the full-face veil as soon as Iraqi forces retook Mosul.

But Salma, 35, who preferred not to give her full name, disagreed.

She reminded us how the security officer told her husband while she was with him after the “liberation of their eastern region” that Daesh operatives were using the full-face veil to carry out assassinations in the city and that it was a source of “suspicion” for those who wore it.

“I just took it off immediately, and I came home without a niqab.”

But she adds: “I do not want to see the embarrassing situation with the security officers recur,” Salma adds in a low voice, noting that the issue of taking off the full-face veil is very sad because she is religiously committed and was used to wearing it before the presence of Daesh.”

University professor Faisal Jabr explains residents’ sticking to some formalities imposed by the organization saying: “the strong propaganda of Daesh has suggested to Muslims that the customary hijab is not sufficient for religious and moral commitment and must be replaced by the niqab.”

“The niqab has become more unrelated to the period of Daesh’s existence, but has become a social norm, linked to family honor and decency, rather than a religious obligation.”

Daesh’s moral system continues amid high unemployment

The presence of the Islamic State Organization for more than two years, led to the creation of a moral system of its own in the Mosul community, where it managed to introduce new dealings on the behavior of individuals, starting from the vocabulary that is still in circulation at home and street, and in trade in markets.

There is the word “sister”, which is applied to women and girls so as not to use their names and the word “Hajji”, which is used to call all men, both old and young.

Although these terms are not brand-new, they began affecting the sensitivities of residents who started considering them extraneous, especially with the excessive use by the organization with the people who were called al-’Awwam (laymen).

This term in itself is still used by some Muslims who then quickly correct the error to rectify it by the word “people of Mosul.”

On the other hand, despite the rise of apparent religiosity and adherence to formalities introduced by the organization, some residents of Mosul see that the city is witnessing today a marked increase in cases of sexual harassment in public markets and near girls’ schools.

It is a change that some see as expected, after rising poverty, increasing numbers of unemployed and the collapse of the education system. This is after “emptiness has taken a big proportion of the time of young people, male and female, in the city,” as some of them said. The poverty rate in Nineveh governorate reached 34% according to the Central Bureau of Statistics in 2014, while the percentage of working women stood at only 8.4% in 2011

Scary suffering neglected under the shadows

Other challenges are faced by Mosul women today. The difficulty in reintegrating into society is probably the biggest of them, especially those who have experienced displacement and living in camps, or who suffer the experience of the loss of family members or breadwinners following the war that has reached its climax and still continues in the western (right) side areas of the city.

Women in Mosul after Daesh:

Who said the challenges and practices of the organization ended after it has gone away?

Suha Oda - Iraq

She was squeezing her body in the corner of the room, hiding away from the window glass, in case of splashes of fragments.

Next to her was a pair of lovebirds, whose soft voices do not cover the sound of rockets, amid intensified armed clashes between Iraqi forces and Daesh operatives in her city.

This is how Roa Mohammed, a 30-year-old computer engineer, described the day when her area on the eastern side of Mosul was liberated in January.

She says she has spent the last 10 hours learning a new software language, having mastered ten other languages, throughout the organization's years of control over the city since 2014, and their barring women from working.

Today, she runs a small project that she had planned throughout the period of Daesh's control of Mosul.

"The three-year dream has come true and I will bring it to a conclusive end despite the social challenges that have re-emerged and that start from objecting to my clothes and not end when I enter the mixed labor market."

After life largely resumed its normal pace in the eastern side of Mosul since Iraqi forces announced that they had completed its liberation in January, Mosul women thought they had rid of the group's extremist practices around clothing and getting out of houses.



However, they were then surprised by some voices of objection and rejection in the Mosul street on women's clothing and their appearance in commercial areas and markets, after the majority of them removed the full-face veil and black robes.

It seemed clear to her that some of the people were influenced by the ideas of the organization despite their rejection of its presence.

"We behave like members of "hisba" and Daesh

Opinions diverged with some seeing dress as "personal freedom," while others went as far as to describe what is happening on public streets as "uncontrollable moral situation in post-Daesh period".

"Why restricting people's freedoms?" says Ammar Salam, an owner of women's clothing store in the eastern district of Zohour. We are now behaving like elements of hisba and Daesh."

Mohammed Omar, 20, does not refuse women's liberation from the black robe and full-face veil (niqab) imposed on them.

"I see it as an opportunity to enjoy their beauty," he says, leaning on a wall corner of the Prophet Younis market.

Omar adds that he comes to the markets "to pass the time, rather than sitting at home without work."



Dr. Soukeina Bouraoui
Executive Director

The 19th meeting of the Board of Trustees of CAWTAR was held on February 13, 2019 in Tunis. At this meeting the Board members renewed their confidence and support for the Center.

They also expressed commitment to pursue the directions of the late Prince Talal bin Abdul Aziz Al Saud and his vision to support the Center's progress towards achieving more Arab and regional influence and continuing its efforts to promote the conditions and rights of Arab women.

CAWTAR considers that one of the most important elements that distinguish it is the unique composition of the Board of Trustees. Indeed, the latter represents a space where government institutions, regional and international NGOs and UN structures interact. This is besides the strategic geographic extension of its programs through activities in the Arab region and beyond.

Among the distinguished elements there is also our Arab Network for Gender and Development @NGED Arab region and some other regions. Its members are male and female experts, decision makers, journalists, national and regional research centers, non-governmental organizations and institutions.

They contribute to increasing CAWTAR's activities and serve as a platform for advocacy on gender and policy dialogue issues. This is besides CAWTAR's ability to pool resources through strategic partnerships likely to feed into the interaction resulting from programming, funding and joint implementation.

While partnership is one of the strongest pillars of the action of CAWTAR as it continuously enhances ways to expand it year after year, the Center's Board of Trustees with its international and UN organizations and structures has played a pivotal role in achieving the sustainability of the Center's progress and positioning in the Arab region and beyond.

Indeed, AGFUND, the Government of Tunisia, the League of Arab States, the United Nations Commission for Equality and the Empowerment of Women, the International Planned Parenthood Federation, the United Nations Development Program and the United Nations Population Fund, as well as partner and support organizations of the Center, such as the Saudi Fund for Development, the Islamic Development Bank and the Arab Bank for Economic Development Africa, the African Development Bank, the German Technical Cooperation Agency, the World Bank and many other partners have played an important role and brought added value to CAWTAR's interventions and programs and therefore to the achievements made and the impact recorded to further promote women's rights.

It turned out beyond any reasonable doubt and discussion that there is need to work in a framework of partnership, complementarity and intersection between the efforts of the various development actors, including governments, organizations and agencies. This is because it is the best and most effective mechanism for the development of societies and individuals and for bridging gaps and pushing for equality in various fields.

Today, the 2030 Agenda for Sustainable Development, in its essence in general and within Goal 17, "Strengthen the means of implementation and revitalize the global partnership for sustainable development", calls on duty-bearers, including governments and the private sector to take responsibility for achieving the sustainable human development of all people.

This corroborates CAWTAR's approach and its choice to make partnership the basis of inclusive development from which women are not left behind and excluded ●



Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research



Women in Mosul after Daesh: Who said the challenges and practices of the organization ended after it has gone away?



كوثريات عدد 72 مارس - آذار 2019
نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث كوثر

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research
Cawtaryat 72 - 2019

- المديرية التنفيذية : د. سكيمة بوراوي
- مديرية التحرير : اعتدال المجري
- رئيسة التحرير : لبنى التجار الزغلامي
- فريق التحرير : سهى عوده - العراق
آية نبيل - مصر
نبيل دويكات - فلسطين
بسام عيشة - ليبيا

الأراء الواردة في المقالات المعضاة تعبر عن الرأي
الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوثر

Signed articles do not necessarily
reflect the view of cawtar

CAWTARYAT

7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org

<https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch>
<https://www.youtube.com/channel/UCivSHG0eUfcb7yamv5pD3yw>
https://twitter.com/CAWTAR_NGO